

## بلديات

تحقيق

## جزين: معركة الانتخابات مستمرة

لا ترى بلدية جزين السابقة في المشاريع التي تعمل عليها البلدية الحالية إلا نسياً لإنجازاتها من خلال ممارسة كيدية سياسية. في المقابل، تؤكد البلدية الحالية بعد سنة من الممارسة سعيها الى تجاوز العراقيل الإدارية وتنفيذ عدد من المشاريع، وخصوصاً أن المدينة تستعد لاستقبال مغتربيها والمصطافين

خالد الفربي

يشهد سوق جزين القديم، وعمره مئة وخمسون عاماً، «نفضة تراثية» واسعة منذ شهرين، بعدما أعيد تأهيله بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبإشراف بلدية جزين. يتفاعل جزينيون، بتأهيل السوق القديمة، لكن هذا لا يكفي. يسأل أبو جورج، صاحب محال لصناعة السكاكين الجزينية: «أين التنمية المتوازنة، نريد مشاريع حيوية وتنمية بشرية مستدامة». على خلاف معارضين للمجلس البلدي الذين يتهمونها بالتقصير، فإن جزينيين آخرين يبذون راضين عن عمل البلدية، نقول ريتا رزق «سنة واحدة لا تكفي لتقويم التجربة، نلمس نهجاً إصلاحياً تغييرياً». هذا التفاوت في الرأي بين أهالي المدينة التي خاضت معركة انتخابية قاسية قبل عام، يدل على أن الأمور لا تزال على حالها. كل إنجازات البلدية الحالية هي في مرمى نيران البلدية السابقة، حيث يروي مقربون من النائب السابق

سمير عازار أن البلدية «اقتلعت ساعة التوقيت، أوقفت مشروع الشلال الاصطناعي متعمدة عدم إصلاح تفسخات الخزانات، ووهبت أملاك البلدية في منطقة تومات جزين لإقامة زرائب عليها، إلخ»، ويشيرون إلى غياب المشاريع السياحية والإنمائية. ينفي رئيس بلدية جزين - عين مجدلين وليد الحلو هذه الاتهامات، متحدثاً عن «الموافقة على استخدام أرض للماشية في عين مجدلين لكن لم تُقم أي إنشاءات عليها»، متهماً بدوره البلدية السابقة بتبديد أملاك البلدية «مع احترامنا وانتمائنا إلى الجيش اللبناني، إلا أن البلدية السابقة أعطته من أملاكنا أحلى بقعة في تلة جزين لإقامة كثة عسكرية عليها». أما عن الساعة التي «اقتلعت من مكانها»، فيوضح الحلو أنها أزيلت في إطار مشروع إقامة مستديرة «البطريك المعوشي» الذي يتضمن مستديرة وبركة مياه وحديقة زهور، إضافة إلى

تمثال نصفي للبطريك. وقد برزت البلدية إزالتها للساعة العملاقة بالقول «إنها دُقت في مكان خاطئ، وتعاني ثلاث مشاكل: مساحتها الواسعة أكلت الطريق، طولها مرتفع، وشكلها غير متجانس مع المحيط والبناء، إضافة إلى وجود اسم مقدّمها». ينفي الحلو أن يكون مجلسه البلدي قد أطاح حلاً جزينياً، من خلال وقف العمل في الشلال الاصطناعي الذي كان يعمل على إعادة تدوير المياه: «الشلال الاصطناعي لم «يمش» أساساً، المشروع فشل لأنه عمل غير مدروس. خصوصاً مئة ألف دولار للمشروع على شلال لا يمشي، وضعنا دراسة لمشروع ناجح كلفته الناجحة 200 ألف دولار». ويختم الحلو في هذا الإطار بالتأكيد أنه لا «يسيس» عمله البلدي «بلديتنا بلدية كل الناس، وهي تنموية لا سياسية، نحن لا نمارس ممارسة كيدية بل نعمل لكل جزيني، لسنا فئويين كما المجلس البلدي السابق».



مشاريع كثيرة تبحث عن تمويل (الأخبار)

«العمل البلدي في لبنان متعب جداً، بعيداً عن الوجاهة، هناك قوانين مقيدة للبلديات بوصفها مجالس محلية»، مشيراً إلى موقف محافظ الجنوب الذي «يمثل طرفاً في العلاقة معنا لا حكماً». هذه

بعيداً عن المشاكل المحلية، يعترف الحلو، الآتي إلى العمل البلدي من موقع مدير إحدى شركات شقيقه في الخليج، وقبلها كاستاذ للتاريخ، بعد سنة من فوزه في الانتخابات البلدية، بأن

## تقرير

## نمرين بين هاجسي الطرقات وإيقاف النزوح

الضنية من أجل إصلاح وتأهيل قنوات الري الرئيسية والفرعية في البلدة. يشكو عربس من أن «قنوات الري عندنا سيئة جداً، ما جعل قسماً كبيراً من أهالي البلدة يمتنعون عن الاهتمام بأراضيهم الزراعية لهذا السبب».

أما الطرقات، فهي المشكلة الرئيسية التي تعوق أي تطور في البلدة، إذ إن الطريق الرئيسي المؤدي إلى مدخل البلدة ووسطها ضيق ومتعرج، والإمكانات المادية الضعيفة للبلدية لا تسمح لها بتوسعتها، فكان الحل وفق عربس «بتقديم أكثر من طلب مشروع إلى الجهات المعنية لهذا الغرض، وما زلنا ننتظر التنفيذ وتلبية الوعود».

إلا أن نمرين تعول، حسب تعبير عربس، على «تنفيذ مشروعين حيويين للطرقات، من شأنهما إحداث نقلة نوعية فيها، وإحياء أراض زراعية واسعة، الأول تعبيد طريق شقته البلدية أخيراً بالتعاون مع اتحاد بلديات الضنية ومساهمة المتعهد أحمد شحادة فتفتت، ويربط بين بلدتنا وبلدة عين التينة المجاورة، والثاني تنفيذ مشروع جسر يربط بين نمرين وبلدة بقرصونا في الجانب الآخر من الضنية (يبلغ ارتفاعه 270 متراً ما يجعله الأعلى في لبنان)، كان منتظراً تنفيذه ضمن مشروع طريق سير - الهرمل الذي انتهى منذ سنوات، لكنه لم يُنفذ».

ترتيب أساليب حياتهم الجديدة بما يتناسب مع مصالحهم وأنماط عيشهم التي ابتكروها.

ضمن هذه الأحياء أوجد أهالي نمرين قاعة كبيرة للمناسبات الاجتماعية، تتوسط بيوتهم الجديدة ومحالهم التجارية، على نحو يُوّشر إلى أن قسماً كبيراً منهم «بدأ يستغني عن البلدة ولم يعد يرتبط بها إلا بالاسم». ويشير عربس إلى أن «من يعودون إلى البلدة صيفاً للاهتمام بأراضيهم الزراعية، لا تتجاوز نسبتهم 25% من عدد سكان البلدة».

هذا «التقسيم» السكاني لأهالي البلدة بين الجرد والساحل، دفع فعالياتها ووجهاء العائلات فيها قبل الانتخابات البلدية والاختيارية إلى اعتماد مبدأ وجود مختار في الجرد وآخر في الساحل، لتسهيل شؤون المواطنين في المكنين، كما دفع بعض أهالي البلدة إلى بيع بعض أراضيهم إلى أفراد من عرب العشائر في المنطقة، تحديداً في منطقة المنشرة الواقعة في أقاصي البلدة لجهة نبع السكر وجرند مريين، حيث باتت لهؤلاء منازل وأراض زراعية استصلحوها بعدما كانت مراعي لقطعان ماشيتهم.

ويهدف الحد من هذا النزوح السكاني، جهدت البلدية في السنوات الأخيرة، حسب عربس، إلى «الاهتمام بالطرقات وتأهيلها، وشق طرقات جديدة، والضغط على مصلحة مياه

## عبد الكافي الصمد

تفيد لوائح كشف التلاميذ في مدرسة نمرين الرسمية أن عدد طلابها أوائل سبعينيات القرن الماضي لم يتجاوز الـ 130 تلميذاً، لكن المفارقة هي أنه بعد مرور نحو أربعة عقود فإن عدد تلاميذ المدرسة لم يتغير تقريباً!

ببقاء معدل عدد تلاميذ المدرسة الرسمية الوحيدة في البلدة الواقعة في أعالي جرد الضنية على حاله، يعود إلى نزوح معظم أهاليها باتجاه الساحل، ما يجعلها واحدة من البلدات القليلة في الضنية التي يعيش معظم سكانها خارجها صيفاً وشتاءً معاً.

يردّ رئيس بلدية نمرين مصطفى عربس سبب إقامة نحو 65% من أهالي البلدة خارجها إلى «عدة عوامل، منها عدم وجود فرص عمل، تراجع القطاع الزراعي، قساوة الطقس وبرودته شتاءً، الوضع الرديء للطرقات، إلى جانب حرص الأهالي على تلقي أبنائهم تعليماً أفضل، وهو ما لا يتوافر في البلدة». يقيم معظم أهالي نمرين في أحياء، قسم لا يستهان منها عبارة عن عشوائيات، تقع عند الطرف الشرقي من مدينة طرابلس، الممتدة من ضواحيها في محلة القبة مروراً بمحلة العيرونية وصولاً إلى أطراف بلدتي الفوار ومجدليا في قضاء زغرتا، حيث عمدوا إلى